



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

"النقل البري"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

منى المزايذة

حزيران 2011

## قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (النقل البري).....
- 4..... مقدمة.....
- 6..... أهم مؤشرات قطاع النقل البري.....

## قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات.....
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع النقل البري الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية.....
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النقل البري.....
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النقل البري من الاستهلاك الكلي.....
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع النقل البري من الاستهلاك الكلي.....

## قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع النقل البري.....
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع النقل البري حسب مصدر المدخل ( مصنع محلي أو مستورد ).....

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (النقل البري)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بإسناد عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، وبعد دراسة وتحليل قطاع النقل البري استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البري في الناتج المحلي الإجمالي 4.13%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البري في الإنتاج الكلي 3.46%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النقل البري 62.8% ضمن قطاعات النقل.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البري في الصادرات الوطنية 1.44%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البري في تعويضات العاملين 2.11%.
- كان قطاع النقل البري القطاع الأكثر استخداماً لإنتاجه.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع النقل البري نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</li> <li>▪ التغير في المخزون</li> <li>▪ الصادرات</li> </ul>

## المقدمة:

يعتبر قطاع النقل العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ويعتمد تطور وتوسع أي قطاع اقتصادي أو اجتماعي على مدى تجاوب قطاع النقل والتخزين مع متطلبات التوسع والتطور لذلك القطاع. وقطاع النقل كسائر القطاعات الأخرى يركز على محورين هما القطاع الحكومي والقطاع الخاص ونجاحه يعتمد على تحقيق التكامل والإنسجام بين هذين القطاعين.

ولقد إستثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية. ورغم هذه الإنجازات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور إيجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز الإستثمار فيه.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع النقل في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الإقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك

إستخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع النقل البري إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاعات النقل والمتمثل نشاطه في النقل البري للبضائع و أنواع النقل البري الأخرى للركاب المحددة بمواعيد، وأنواع النقل البري الأخرى للركاب غير المحددة بمواعيد.

## أهم مؤشرات قطاع النقل البري:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي 6.59% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البري في الناتج المحلي الإجمالي 4.13% محتلاً بذلك المرتبة 8 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات النقل 7.43% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع النقل البري المرتبة 9 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.46%، و المرتبة 1 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 46.57%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع النقل

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النقل البري 62.8% ضمن قطاعات النقل محتلاً المرتبة الأولى.

### المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 13.3% لقطاعات النقل والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية و86.7% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع النقل البري المرتبة 19 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.44%، واحتل المرتبة 2 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 10.81%.

### المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 6.94% لقطاعات النقل و 93.06% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع النقل البري المرتبة 12 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.11%، واحتل المرتبة 3 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 30.38%.



جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع النقل البري الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات		ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	8	
الإنتاج الكلي	9	
الصادرات الوطنية	19	
تعويضات العاملين	12	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النقل البري:

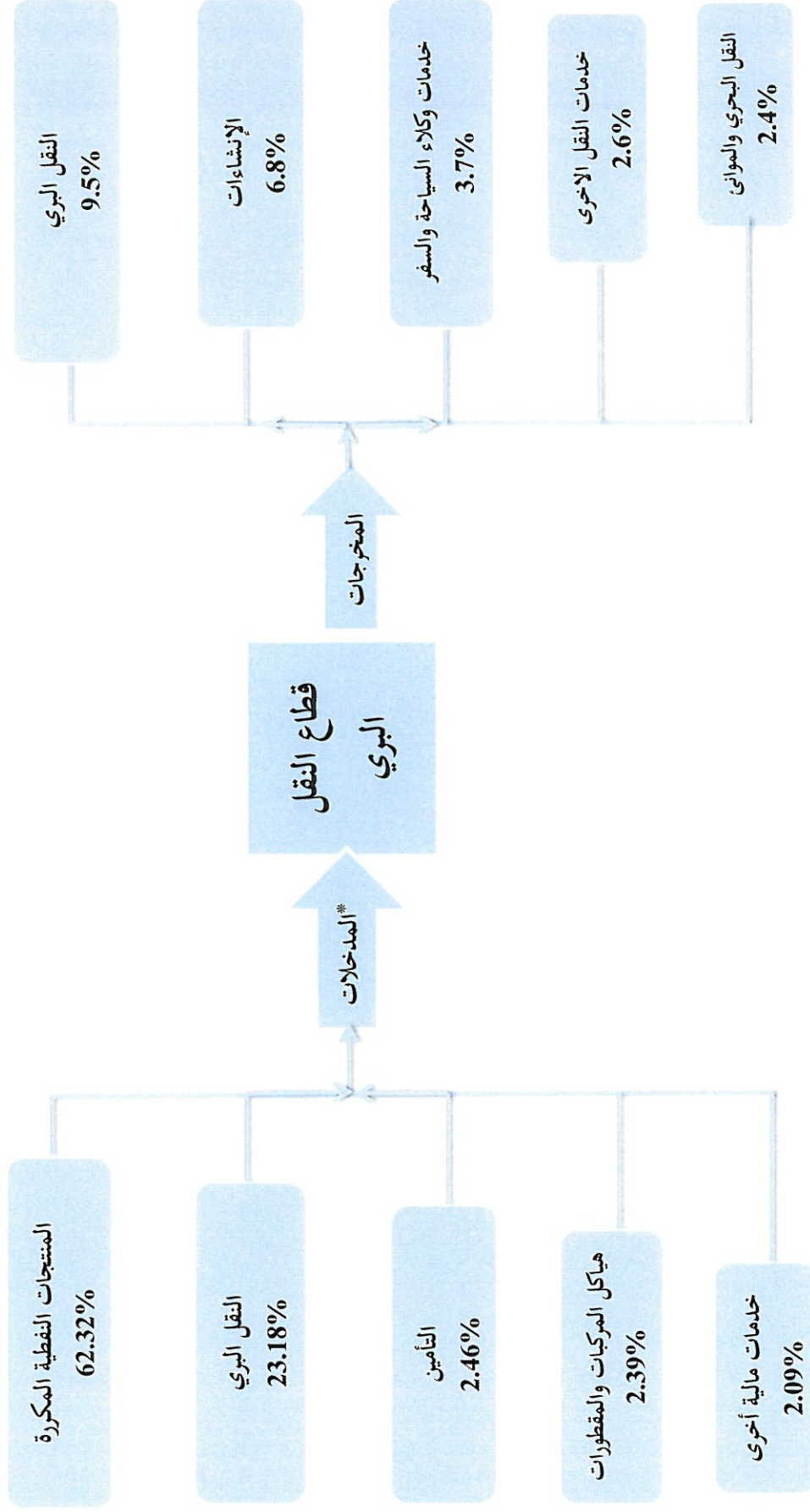
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	النقل البري	9.5
2	الإنشاءات	6.8
3	خدمات وكلاء السياحة والسفر	3.7
4	خدمات النقل الأخرى	2.6
5	النقل البحري والموانئ	2.4
6	صناعة الملابس	1.6
7	التعدين	1.5
8	التجارة	1.2
9	منتجات اللحوم والأسماك	1.0
10	صناعة الاسمنت	0.8
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	46.7
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	53.3
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النقل البري. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع النقل البري، حيث احتل قطاع النقل البري المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج نفسه بنسبة 9.5%، وجاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 6.8%، و قطاع خدمات وكلاء السياحة والسفر في المرتبة الثالثة بنسبة 3.7%. أما قطاع صناعة الاسمنت جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.8%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع النقل البري ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 46.7%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 53.3%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع النقل البري



\*المدخلات: نسب الاستهلاك الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النقل البري من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	51.76
2	النقل البري	23.18
3	التأمين	2.46
4	خدمات مالية أخرى	2.09
5	قطاع البنوك	1.57
6	التجارة	1.51
7	النفط ومنتجات الغاز	0.63
8	العقارات	0.40
9	خدمات أخرى	0.33
10	خدمات الأعمال	0.24
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	85.30
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	14.70
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع النقل البري. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع النقل البري مخرجاتها بنسبة 51.76%، في حين جاء قطاع النقل البري في المرتبة الثانية بنسبة 23.18%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 0.24%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع البري من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	10.555
2	هياكل المركبات والمقطورات	2.285
3	منتجات المطاط	1.337
4	الآلات الهندسية	0.460
5	صناعة الورق ومنتجاته	0.022
6	الطباعة والنشر	0.010
7	صناعة الصابون والمنظفات	0.009
8	منتجات المعادن المشكلة	0.008
9	الكهرباء	0.007
10	صناعة الملابس	0.005
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	14.70
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	85.30
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع النقل البري. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع النقل البري بنسبة 10.555%. وجاء قطاع هياكل المركبات والمقطورات المرتبة الثانية بنسبة 2.285%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الملابس في المرتبة العاشرة بنسبة 0.005%.

الشكل (2) مدخلات قطاع النقل البري حسب مصدر المدخل ( مصنع محلي أو مستورد )

